العايدة وتوطية لتقسيمه الى مجرد وجملة قوله المتم الفايدة اورد عليه انه
غير جامع لخروج خبر المبتدا الثاني كقايم في قولك زيد ابوه قايم لانه لا تتم
به فايدة مع مبتدايه اذ الجملة الواقعة خبرا ليس اسنادها مقصودا لذاته
فلا يكون خبرها متمما للفايدة وغير مانع لشموله نحو يضرب في قولك زيد يضرب
ابوه فانه تتم به الفايدة مع مبتدايه مع كونه ليس خبرا وانما الخبر الجملة
واجيب عن الاول بان المراد المتم الفايدة ولو بحسب الاصل والجملة الواقعة
خبرا خبرها في الاصل قبل جعلها خبرا كذلك وعن الثاني بان المراد من غير تحفظ
لغيره كما هو المتبادر واورد ايضا ان التعريف لا يصدق الا بالفضلات لان التتميم
في عدم الحصول الحصول بعده والفايدة حصلت بالمسند والمسند اليه وتتميمها
اي زيادتها بالفضلات واجيب بان المراد بالمتم المحصل للفايدة التامة والمراد
الفايدة ولو بحسب الوضع او التاويل فدخل بالاول نحو النار حارة وبالثاني
نحو شعري شعري اي شعري الان هو شعري الذي تعرفه قوله مع مبتدا
خرج به الفاعل ونايبه كذا قيل ولو قيل خرج به الفعل بالنسبة للفاعل
ونايبه لكان حسنا لانه الذي يلتبس بالخبر من جهة كون كل منهما حدثا
عن غيره قوله بدلالة المقام اما في الاول فلانه علم من التعريف سابقا ان الخبر
يصاحب المبتدا دون غيره واما في الثاني فلان قوله اغنى يستفاد منه ان الوصف
لا خبر له تدبر قوله كالله بر اي محسن والايادي اي النعم شاهدة بذلك قوله
ومجردا حال من فاعل ياتي بعده قوله وهو الاصل اي لانه جزء الجملة وجزء
الشيء سابق عليه فيكون اصلا له ولانه الذي يظهر فيه الاعراب واثره لفظا
او تقديرا في الجملة فلا ترد المبنيات قوله والمراد بالمجرد هنا ما ليس جملة
اي كما يوخذ من المقابلة فيشمل المثنى والجمع والمركب باقسامه والوصف مع
مرفوعه الا ما استثني وقد تقدم التنبيه عليه قوله وياتي جملة هي ما تضمن قوله
اسنادا مفيدا او ليس لعوامل الاسماء تسلط على لفظ جزئيها او احدها

ولا يجوز

ولا يجوز في الاسناد بين ان يكون مقصودا لذاته او لا فهي اعم من الكلام عموما مطلقا
وسيأتي الظرف والمجرور ولا يخرجان عن المجرد والجملة قوله وهي فعل مع فاعله اي سواء
كان ظاهرا او ضميرا بارزا او مستترا او رد على الحصر المذكور في التسهيل اسم الفعل
مع ضميره نحو العقيق هيهات والفعل مع نايب الفاعل كزيد ضرب وكان مع اسمها
وخبرها وان كذلك فلعل غرضه مجرد التمثيل لا الحصر افاده البهوتي ولا يمتنع
وقوع الجملة الخبرية بقسميها طلبية ولا قسمية ولا مصدرة بحرف تنفيس
وذهب ابن السراج الى ان الجملة الطلبية اذا وقعت خبرا يلزم تقدير قول قبلها
كالنعت وجوز الجمهور بان الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب ولا يتميز
الا بما هو معلوم له قبل الخطاب والطلبية ليست كذلك لما علمت من انه لولها
لا يحصل الا بها بغير شيء اخر وهو انه هل يمتنع في الجملة الفعلية ان يكون فاعلها عايدا
على بعض المبتدا ومفعولها عايدا على البعض الاخر نحو زيد وهند يضربها وقع
في ذلك خلاف واختار في التسهيل المنع ومحل الخلاف اذا كان العطف بالواو فان
كان بغيرها كالفاء وثم امتنعت المسالة اجماعا فان حذف العاطف منعا اجماعا
والوصف كالفعل في جميع ما ذكر قوله وذلك اي احتواوها على معنى
المبتدا قوله السمن منوان بدرهم اي السمن مبتدا اول ومنوان مبتدا ثان وسوغ
الابتدا به الوصف المقدر اي منوان منه وبدرهم خبر المبتدا الثاني وهو وخبره
خبر المبتدا الاول والرابط بينهما الضمير المجرور بمن قوله المس مس ارنب اي كريم
الجانب لين الحركة والخلق حسن العشرة قوله والريح ريح زرنب نوع من
الطيب او نبات طيب الرائحة او الزعفران اقوال ثلاثة قيل كنت بذلك عن لين
بشرته وطيب عرقه قوله والا لزم جواز نحو زيد الاب قايم فقد يقال جواز ذلك
لازم على الصحيح ايضا فالفساد لازم على المذهبين اللهم الا ان يقال الظاهر هذا
المذهب لا يجوز النطق بمثل هذا التركيب ومحل ما ذهبوا اليه من تقدير له
او منه اذا لم يلزم لبس والا وجب التصريح بالرابط وقد يقال اللبس بيان يقولوا

زوجي المس مس ارنب والريح ريح زرنب ح

Copyright © King Saud University